

Distr.: General
22 April 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير الثاني للأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢) بشأن ليبيريا

أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، قرر مجلس الأمن أن حكومة ليبيريا لم تمثل امتثالاً كاملاً للمطالب الواردة في الفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

٢ - وفي الفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، طالب مجلس الأمن ليبيريا باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا، بمن فيهم الأفراد الذين تضع اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار قائمة بهم، وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها، على ألا يترتب على ما ورد في هذه الفقرة إلزام ليبيريا بطرد مواطنين لها من أراضيها؛

(ب) وقف كل الدعم المالي وكذلك، وفقاً للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)، الدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك جميع عمليات تحويل الأسلحة والذخيرة، وجميع عمليات التدريب العسكري والدعم بالإمداد والتموين وفي مجال الاتصالات، واتخاذ خطوات من أجل كفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقاً من إقليم ليبيريا أو من جانب مواطنيها؛

(ج) وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر من سيراليون للباس الخنام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ الذي تطبقه حكومة سيراليون، وفقاً للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)؛

(د) تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصدة المتاحة من جانب رعاياها أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣ - ويقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) الذي طلب فيه مجلس الأمن تقريراً بحلول ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وبعد ذلك مرة كل ستة أشهر من ذلك التاريخ، يستقي معلوماته من جميع المصادر ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن ما إذا كانت ليبيريا قد امتثلت للمطالب المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢).

٤ - وبناء على الطلب الوارد في الفقرة ١١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، يتضمن هذا التقرير معلومات قدمتها حكومة ليبيريا إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن التدابير المتخذة من قبل حكومة ليبيريا امتثالاً للفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

ثانياً - معلومات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن امتثال ليبيريا لأحكام الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)

ألف - المعلومات من حكومة ليبيريا عن طريق مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا

٥ - كما ذكرت في تقارير السابقة عن هذا الموضوع، لا يزال مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا يفتقر إلى القدرات المناسبة لتقديم معلومات مستقلة عن ادعاءات حكومة ليبيريا فيما يتعلق بامتثالها للمطالبات الواردة في الفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ولكن بناء على المعلومات المقدمة من حكومة ليبيريا، قدم المكتب تقريراً على النحو التالي.

٦ - فيما يتعلق بالفقرتين ٢ (أ) و (ب) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، كررت حكومة ليبيريا أقوالها السابقة الواردة في تقريرَي الثاني والثالث المقدمين عملاً بذلك القرار، وكذلك في تقريرَي السابق (S/2002/1183) المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، وهي الأقوال التي تفيد بأن سياستها القاضية بفك الارتباط مع الجبهة المتحدة الثورية، التي اعتمدها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، لم تتغير.

٧ - وفي سياق التأكيد مجدداً على طرد سام بوكاري قبل صدور القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، استشهد وزير الخارجية الليبيري بقنصل كوت ديفوار في مونروفا الذي أفصح عن وجود سام بوكاري في كوت ديفوار، وأكد الوزير من جديد الموقف الذي أعربت عنه

من قبل حكومة ليبيريا، والذي يفيد بأن القائد السابق للمتمردين التابعين للجبهة المتحدة الثورية ليس موجوداً في ليبيريا. وأشارت الحكومة كذلك إلى أنه بعد عام تقريباً من الانتخابات الديمقراطية الناجحة التي عقدتها سيراليون لم ترد أي تقارير عن وقوع أي أعمال قتالية في سيراليون يمكن ربطها ولو من بعيد بليبيريا.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة تعزيز السلام والأمن داخل اتحاد نهر مانو، ذكرت حكومة ليبيريا أنها ما زالت تعلق أهمية بالغة على عملية الرباط، وأنها تنتظر أن يساعد عقد اجتماع آخر للقمة في عاصمة المغرب في تعزيز أهداف السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

٩ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (ج) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أكدت حكومة ليبيريا من جديد ما ذكرته من قبل بشأن استمرار سريان الحظر المفروض على استيراد الماس الخام من غير شهادة تصديق. وفيما يتصل بتصدير الماس، ذكرت الحكومة أنها قد شرعت الآن في تطبيق تدابير تكفل عدم تصدير أي ماس مشفوع بشهادات المنشأ التي تصدر في إطار عملية كمبرلي باستثناء الماس المنتج في ليبيريا. وتشمل هذه التدابير تنظيم جميع الجهات المشتغلة بالتعدين المرخص لها بالعمل بحيث تنخرط في إطار تعاونيات، ووضع نظام لرصد إنتاج جميع الجهات المشتغلة بالتعدين تتولى تنسيقه وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، والتخطيط لحوسبة نظام التعرف على هوية جميع الجهات المشتغلة بالتعدين مع تتبع مسار إنتاجها ومبيعاتها للمشتريين المرخص لهم بالشراء.

١٠ - وأشارت الحكومة كذلك إلى أن الاختيار قد وقع على وزارة الأراضي والمناجم والطاقة لتكون جهة التنسيق الرسمية لتنفيذ برنامج إصدار الشهادات، على أن تعمل وزارة المالية والبنك المركزي كشريكين لها. وسيتخذ المكتب المسؤول عن تنفيذ البرنامج من وزارة الأراضي والمناجم والطاقة مقراً له. وسيزود هذا المكتب الذي سيعرف باسم مركز تقييم المعادن وإصدار الشهادات بجميع المعدات اللازمة لهذه العمليات، بما في ذلك الحواسيب وخدمات الإنترنت التي توفر في إطار عملية كمبرلي.

١١ - كما أفادت حكومة ليبيريا بأنه ليس في وسعها، بسبب أنشطة التعدين التي تقوم بها في مناطق إنتاج الماس حركة المتمردين المسماة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، أن تحدد ماهية الماس الذي يقوم المتمرّدون باستخراجه. بيد أنها أعربت عن أملها في أن يحد التنفيذ المنتظم لبرنامج إصدار شهادات المنشأ لليبيريا من الأنشطة التي تضطلع بها هذه الجبهة في مناطق الماس.

١٢ - وأشارت الحكومة كذلك إلى أن البنك المركزي قد أدرج ضمن الوكالات المشاركة في العملية من أجل كفالة مرور جميع عمليات الشراء النقدي للماس الخام من خلال القنوات المصرفية الرسمية، حسبما تقتضيه القوانين المصرفية لليبيريا.

١٣ - وقامت حكومة ليبيريا، عن طريق وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، بتقسيم البلد بالكامل إلى مقاطعات تعدينية يوجد في كل مقاطعة منها ممثلون من الوزارة. وقسّمت كل منطقة تعدينية إلى أجزاء تتراوح مساحتها ما بين ١٢ و ٢٥ فداناً. وحسبما تنص عليه قوانين التعدين والمعادن في ليبيريا، فليس من المسموح القيام بأنشطة التعدين دون الحصول على ترخيص قانوني. وقد ازدادت قوة هذا القانون بفضل التعديل الذي تمت فيه مراعاة التوصيات الواردة في وثائق العمل الصادرة في إطار عملية كمبيلي.

١٤ - وذكرت الحكومة أيضاً أنه لا يجري في الوقت الراهن استخراج المعادن على نطاق صناعي في ليبيريا. فجميع أنشطة التعدين تضطلع بها جهات تعدين محلية أو صغيرة. وتنص قوانين ليبيريا على المراقبة الدقيقة لإنتاج الشركات التي تعتزم الاضطلاع بأنشطة تعدينية مثلها في ذلك مثل جهات التعدين ذات الخبرة.

١٥ - كما صرحت السلطات الليبرية بأنها تعتزم استخدام بطاقات محوسبة في جميع أنحاء البلد عند إصدار التراخيص للجهات المؤهلة للعمل في مجال التعدين. وقد أعدت التراخيص بحيث تشتمل على جميع البيانات الشخصية لكل جهة من جهات التعدين، بما في ذلك الاسم والعنوان والجنسية و/أو وضعها من حيث الإقامة، كذلك المنطقة المأذون فيها لجهة التعدين بالعمل في الحالات التي تُمنح فيها تراخيص خاصة. وسوف تنفرد كل جهة من جهات التعدين برقم خاص بها يُمنح لها على سبيل التعريف بهويتها.

إصدار الشهادات

١٦ - تفي الشهادات التي تصدرها حكومة ليبيريا من أجل تصدير الماس الخام الليبري بجميع الشروط المحددة في عملية كمبيلي. وتشمل هذه الشروط ما يلي:

علامة مائية

علامات فلورية

الطباعة المتعددة الألوان

أجزاء يمكن فصلها عن الاستمارة

أرقام تنفرد بها كل جهة

ورق يصعب نسخه أو التلاعب به

١٧ - وتحتوي الشهادة أيضاً على معلومات أساسية عن الشحنة، بما في ذلك مصدرها ومقصدتها؛ وجهة التصدير والاستيراد؛ الوزن؛ والقيمة؛ وتاريخ إصدار الشهادة؛ وتاريخ

انتهائها؛ وتصديق من هيئة الاستيراد عليها؛ وعدد الطرود في كل شحنة؛ والهيئة المصدرة للشهادة؛ ووصف للشحنة. ومرفق عينة من شهادة عملية كمبرلي تيسيرا للاطلاع عليها.

١٨ - وقد أبلغت المجلس في تقارير السابقة عن امتثال ليبريا للمطالب الواردة في الفقرة ٢ (أ) - (ج) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد ذكرت مرارا أنها تفتقر إلى القدرة على رصد الامتثال لتلك الفقرة من القرار.

١٩ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أعلنت حكومة ليبريا أنها لا تملك معلومات إضافية أكثر من الخطوات التي اتخذتها في السابق قبل تقديم تقريرها الأول المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى المجلس (S/2001/424). وفي الفقرة ١٤ (أ) و (ب)، من تقرير الثاني للمجلس (S/2001/1025)، أحلت معلومات بشأن التدابير التي اعتمدها حكومة ليبريا فيما يتعلق بالفقرة ٢ (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ولأغراض هذا التقرير، أكدت ليبريا مجددا أن موقفها بشأن المسألة لم يطرأ عليه أي تغيير.

باء - المعلومات الواردة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

٢٠ - بالنسبة لهذا التقرير، أفادت البعثة بأنها لم تلاحظ أي مؤشرات على استمرار دعم حكومة ليبريا لحزب الجبهة المتحدة الثورية، ماليا أو لوجستيا. وذكرت البعثة أنه ينبغي ملاحظة أن هناك تقارير مصدرها معسكر الاعتقال في ما بيه تفيد بأن القوات المسلحة الليبرية قامت بتجنيد بعض أبناء سيراليون.

جيم - المعلومات المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢١ - في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أوفدت إلى ليبريا بعثة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوساطة والتحقق من الحالة الأمنية، مؤلفة من ممثلين من توغو وغانا وكوت ديفوار ومالي ونيجيريا وأمانة الجماعة، للتحقق من امتثال ذلك البلد للمطالب الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) كما هو مطلوب بموجب الفقرة ١١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢). وتعذر على غينيا المشاركة في هذه البعثة بسبب اعتراض حكومة ليبريا على ذلك استنادا إلى أن غينيا تشارك في الصراع الليبري.

٢٢ - واجتمعت البعثة بمسؤولين من الحكومة الليبرية وبممثلين المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية وأعضاء المجتمع المدني، المشار إليهم جماعيا بالمصادر غير الرسمية.

طرد أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا (الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))

٢٣ - أفادت حكومة ليبيريا بأن الجبهة المتحدة الثورية لم يعد لها وجود كجماعة متمردة، نظراً لأنها قد تحولت إلى حزب سياسي قدمت طعناً في الانتخابات في سيراليون في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. بيد أن المصادر غير الرسمية قد أشارت إلى أن بعض عناصر الجبهة مازالت موجودة في ليبيريا. وزُعم أيضاً أن سام بوكاري وبعض عناصر الجبهة يشتركون على الجبهة الغربية في الصراع الإيفواري، بالتواطؤ مع حكومة ليبيريا.

٢٤ - نفت حكومة ليبيريا وجود دعم مالي وعسكري يقدم للجبهة المتحدة الثورية نظراً لأنها لم تعد موجودة. وادعت بعض المصادر غير الرسمية وجود نوع من الدعم يمكن بعض عناصر الجبهة من المشاركة في أنشطة ترمي إلى زعزعة الاستقرار في بعض البلدان المجاورة، وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار.

الاستيراد المباشر وغير المباشر للماس الخام من سيراليون (الفقرة ٢ (ج) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))

٢٥ - ادعت حكومة ليبيريا أن هناك حظراً على استيراد الماس الخام من سيراليون. وأكدت فضلاً عن ذلك أنه قد تعذر عليها استخراج الماس الخام من الأراضي الليبيرية نظراً لأن معظم المناطق المنتجة للماس تقع تحت سيطرة المتمردين. وتعذر على المصادر غير الرسمية تأكيد وجود تجارة في الماس الخام من سيراليون. بيد أن هذه المصادر قد أكدت عجز الحكومة عن استخراج الماس من المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون.

نظام شهادات المنشأ للتجارة في الماس الخام

٢٦ - أكدت حكومة ليبيريا أنها قد اتخذت تدابير لوضع أسس عملية لإصدار الشهادات يمكن التحقق منها دولياً، وأنها قد تلقت مساعدة تقنية من شركة بجنوب أفريقيا. وقد عُرض نظام إصدار الشهادات المكتمل على لجنة عملية كمبرلي في بريتوريا بصورة رسمية للحصول على موافقتها. وسيُعرض هذا النظام بعد حصوله على موافقة اللجنة على مجلس الأمن. وأكد مصدر غير مسؤول ادعاءات حكومة ليبيريا بشأن هذه المسألة.

استخدام بعض الأفراد والجماعات المسلحة للأراضي الليبيرية في الإعداد لشن هجمات على البلدان المجاورة

٢٧ - ادعت حكومة ليبيريا أنه لم يحدث مطلقاً بموافقة أو دعم منها أن قام أي أفراد أو جماعات مسلحة باستخدام إقليمها في شن هجمات على البلدان المجاورة. بل على العكس

من ذلك، كان المتمردون التابعون لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وبعض المرتزقة الليبريين يتلقون دعماً نشطاً من غينيا وكوت ديفوار، على التوالي، من أجل زعزعة استقرار حكومة ليبيريا. وادعت المصادر غير الرسمية أن لحكومة ليبيريا صلات ببعض الجماعات المسلحة التي تعمل على الحدود مع غينيا وتقوم أحياناً بشن هجمات على الأراضي الغينية. وقد أودت هذه العمليات بحياة العديد من الأشخاص على الجانب الغيني. وفضلاً عن ذلك، تدعي هذه المصادر أن الجماعات المسلحة الموجودة على الجانب الغربي من كوت ديفوار لديها قواعد في ليبيريا ويمكن أن تكون حكومة ليبيريا تمدّها بالدعم.

استيراد الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات

٢٨ - أبلغت حكومة ليبيريا البعثة بأنها قامت باستيراد أسلحة وذخائر أدخلتها إلى البلد لأغراض الدفاع عن النفس في أعقاب الحرب التي فرضها على الحكومة متمردو جبهة الليبريين المتحدين. وأضاف المصدر أن هذا القرار يتفق والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة بحق الدفاع عن النفس. وقد أبلغ مجلس الأمن بمسألة استيراد الأسلحة والذخائر هذه. وأحيلت هذه المعلومات في رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية ليبيريا. وأكدت مصادر غير رسمية أن حكومة ليبيريا تقوم بالفعل باستيراد أسلحة وذخائر ومركبات في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١). غير أن بعض المصادر أكدت أن الحظر المفروض على حكومة ليبيريا فيما يتعلق بالأسلحة لم يعد له مبرر بالنظر إلى الحرب الدائرة مع متمردتي جبهة الليبريين المتحدين.

دال - التدابير المتخذة للامتثال لمطالب مجلس الأمن

٢٩ - ذكرت حكومة ليبيريا أنها قد اتخذت التدابير اللازمة للامتثال لجميع مطالب مجلس الأمن في المجالات التالية:

- (أ) فك الارتباط مع الجبهة المتحدة الثورية والتوقف عن دعمها؛
- (ب) حظر استيراد الماس الخام من سيراليون؛
- (ج) إعداد نظام لشهادات المنشأ معترف به دولياً؛
- (د) عدم استخدام أفراد أو جماعات من المتمردين لأراضي ليبيريا في زعزعة استقرار البلدان المجاورة؛
- (هـ) عدم تزويد الأفراد أو الجماعات المتمردة بالمساعدة المالية أو التقنية أو ما يتصل بذلك من مساعدات بغرض زعزعة استقرار البلدان المجاورة.

٣٠ - وفيما يتعلق بمسألة استيراد الأسلحة والذخائر، أوضحت الحكومة أن عليها أن تستشهد بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة من أجل الدفاع عن سيادة ليبيريا وسلامتها الإقليمية في أعقاب الهجمات التي شنها متمردو جبهة الليبريين المتحدين. وأعطت الحكومة البعثة وثيقة بعنوان "بيان مقدم من حكومة ليبيريا إلى فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بليبيريا".

٣١ - وأشارت البعثة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوساطة والتحقق من الحالة الأمنية إلى أنها لم تجد أي دليل على تقديم حكومة ليبيريا الدعم للجبهة المتحدة الثورية أو أي جماعة مسلحة أخرى من الجماعات المتمردة. وفضلا عن ذلك، تقوم حكومة ليبيريا، بالتعاون مع لجنة عملية كميرلي في بريتوريا، بإعداد نظام شهادات المنشأ المعترف به دوليا. وليس هناك أي دليل على وجود أعضاء من الجبهة المتحدة الثورية في ليبيريا.

٣٢ - بيد أن البعثة قد وجهت الانتباه إلى ما يلي: رأّت البعثة، بناء على المناقشات التي أجرتها مع المصادر الرسمية وغير الرسمية، أن الحالة في ليبيريا حرجية وتستلزم تدخلا فوريا من المجتمع الدولي بصفة عامة ومن الجماعة بصفة خاصة.

هاء - ملاحظات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٣٣ - تستند ملاحظات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى ما يلي:

(أ) وفقا للمصادر التي تم الاتصال بها، كانت نسبة ٦٠ في المائة من الأراضي تقع تحت سيطرة المتمردين؛

(ب) أخذت حالة اللاجئين والمشردين داخليا في التدهور ولم يكن في وسع الوكالات الإنسانية الوصول إلى معظم هؤلاء الأفراد؛

(ج) لم يكن هناك ملجأ آمن للمشردين داخليا نظرا لأنهم كانوا دائما يتعرضون للهجمات والخطف من جانب جماعات المتمردين ورجال الأمن التابعين للحكومة، ويجري إرسالهم إلى الخطوط الأمامية؛

(د) كان الوضع السياسي يتسم بعدم الاستقرار، وبخاصة نظرا للتهديدات الموجهة لمعارضتي الحكومة وقيام رجال الحكومة وجماعات المتمردين بانتهاك حقوق الإنسان؛

(هـ) كان ينحى باللائمة في كل شيء على الجزاءات وكانت الحكومة تستخدمها كذريعة لعدم الوفاء بمسؤولياتها إزاء الشعب؛

- (و) كانت جميع الخدمات الاجتماعية معطلة، ولم يتلق السكان العاملون رواتبهم منذ شهور، بل ومنذ أكثر من عام في بعض الحالات؛
- (ز) كانت ما زالت الحكومة ملتزمة بالحوار مع متمردي جبهة الليبريين المتحدين أو الجماعة الجديدة التي ظهرت باسم حركة العمل من أجل الديمقراطية في ليبيريا؛
- (ح) لم يكن للجزاءات فيما يبدو أي أثر ذي شأن على أعضاء الحكومة وأقاربهم الأقربين.

٣٤ - وفي ظل هذه الظروف أصدرت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التوصيات التالية:

- (أ) ثمة حاجة ماسة إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الحكومة وجماعات المتمردين. فالغالبية العظمى من أبناء شعب ليبيريا تريد السلام، وهم يتطلعون في هذا إلى المجتمع الدولي بصفة عامة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة خاصة؛
- (ب) ينبغي البدء في أقرب فرصة ممكنة في عملية رسمية للحوار والتفاوض بين أطراف الصراع المتحاربة؛
- (ج) ينبغي النظر في إمكانية تضييق الخناق على رجال الأمن التابعين للحكومة وجماعات المتمردين لمنعهم من ارتكاب بعض الأعمال الوحشية التي يُتهمون بارتكابها؛
- (د) ينبغي إيفاد قوة دولية للحفاظ على السلام والأمن، ولا سيما بالنظر إلى قرب عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية؛
- (هـ) ثمة حاجة إلى إيجاد ممرات إنسانية آمنة لتسهيل إمكانية الوصول إلى المشردين داخليا واللاجئين؛
- (و) لا بد من إيجاد سبيل للحد من تدفق الأسلحة والذخائر إلى ليبيريا ومنطقة اتحاد نهر مانو؛
- (ز) ينبغي تشجيع قادة ليبيريا وغينيا وسيراليون على مواصلة عملية السلام التي بدأت في الرباط، بالمغرب، في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

واو - الملاحظات

- ٣٥ - حسب ما يدركه أعضاء المجلس وحسب المبين في تقرير بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شهدت الحالة الأمنية في ليبيريا تدهورا شديدا حتى أنه قد أصبح من

الصعب للغاية الوصول إلى المشردين داخليا وإلى اللاجئين من بلدان ثالثة، الذين وقعوا الآن ضحية لعمليات الاختطاف والتجنيد ولمختلف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

٣٦ - وبغض النظر عن القرار الذي قد يتخذه المجلس استجابة لهذا التقرير، فإنه يجب أن يغفل الحاجة الماسة إلى إيجاد حل مبكر للصراع الدائر في ليبيريا، الذي أخذت أثاره الضارة تستشري سريعا في جميع أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية التي تعاني بالفعل من المشاكل.

٣٧ - وتوفر الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة ممثلو رؤساء فريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا بصيصا من الأمل لعملية السعي نحو إرساء السلام. وقد أكدت حكومة ليبيريا لرؤساء الفريق التزامها بالحوار المباشر مع جبهة الليبريين المتحدين، من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وبالتالي وضع حد لهذه المأساة الإنسانية التي أثرت على معظم أنحاء البلد.

٣٨ - ومن البوادر المشجعة بالنسبة لي القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بزيارة ليبيريا والبلدان المجاورة لها من الشهر المقبل. وإنني أحث على بذل كل جهد ممكن من أجل إقناع ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدة بالإصغاء إلى مناشدات الشعب الليبيري ونبذ العنف وإعطاء فرصة للسلام.

المرفق